September 2007

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر العام

الدورة الرابعة والثلاثون

روما، 17 – 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

المعونة من أجل التجارة بالمنتجات الزراعية[1]

أولا– مقدمة

1– دعا الإعلان الوزاري الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2005، أثناء المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في هونغ كونغ، الصين، إلى وضع برنامج عمل جديد لمنظمة التجارة العالمية بشأن المعونة من أجل التجارة. وبناء على ذلك، طلب من المدير العام لمنظمة التجارة العالمية: (1) إنشاء فريق مهام لتقديم توصيات قبل يوليو/تموز 2006 بشأن كيفية تفعيل البرنامج؛ (2) التشاور مع أعضاء منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية ومصارف التنمية بشأن الآليات التي تكفل توفير موارد مالية إضافية. وقدم فريق المهام، الذي أنشئ في فبراير/شباط 2006، تقريره وتوصياته إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية يومي 27 و28 يوليو/تموز 2006.

2– ونظرا لأن الزراعة، بالنسبة للكثير من البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نموا، هي القطاع الرئيسي في الاقتصاد، فإن أي كمية كبيرة من أي موارد خاصة بالمعونة من أجل التنمية يتم تعبئتها قد توجه إلى تنمية القدرة التجارية لقطاع الزراعة. وتوفر هذه الوثيقة معلومات أساسية عن مبادرة المعونة من أجل التجارة، مع التركيز على الزراعة، بهدف بدء نقاش عن هذا الموضوع الناشئ، بما في ذلك الدور المحتمل لمنظمة الأغذية والزراعة. وعلى وجه الخصوص، تقدم مبادرة المعونة من أجل التجارة؛ وتوفر عرضا لخمسة مجالات يمكن أن تركز عليها هذه المبادرة في قطاع الزراعة؛ وتصف أنشطة المنظمة ذات الصلة بالتجارة، وتعرض بعض مشاريع المساعدة المختارة.

[1] تشمل الزراعة في سياق هذه الورقة مصايد الأسماك والغابات أيضا.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان: www.fao.org.

ثانيا– مبادرة المعونة من أجل التجارة

3– دعا إعلان هونغ كونغ المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى إنشاء فريق مهام لتقديم توصيات بشأن كيفية تفعيل المعونة من أجل التجارة" والكيفية التي يمكن أن تسهم بها المعونة من أجل التجارة "بأكبر قدر من الفعالية في البعد الإنمائي لجدول أعمال التنمية في الدوحة". وذكر الإعلان أن من الضروري أن تهدف "المعونة من أجل التجارة إلى مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، في إقامة قدرة في جانب الإمدادات والبنية الأساسية ذات الصلة بالتجارة التي تحتاجها كمساعدتها في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها وبصورة أتم توسيع نطاق تجارتها. ولا يمكن أن تكون المعونة من أجل التجارة بديلا عن المنافع الإنمائية التي سوف تنشأ عن اختتام جدول أعمال الدوحة للتنمية بنجاح، ولاسيما ما يتعلق منها بالوصول إلى الأسواق. غير أنها يمكن أن تشكل تكملة لجدول أعمال الدوحة للتنمية.

4– ووفقا لتقرير فريق المهام[2]، فإن المعونة من أجل التجارة عبارة عن مصدر لمساعدة البلدان النامية على زيادة صادراتها من السلع والخدمات، والاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاستفادة من تحرير التجارة وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعزز المعونة من أجل التجارة الفعالية آفاق النمو وتحد من الفقر في البلدان النامية، فضلا عن استكمال الإصلاحات التجارية المتعددة الأطراف، وتوزيع المنافع العالمية بطريقة أكثر عدلا عبر البلدان النامية وداخلها. وأكد فريق المهام أن المعونة من أجل التجارة ليست بديلا في نجاح جولة المفاوضات في الدوحة. وأشار أيضا إلى أن المعونة من أجل التجارة هي مكمل لجولة المفاوضات في الدوحة ولكنها، ليست مشروطة بنجاحها".

5– وفيما يلي النتائج الرئيسية التي توصل إليها فريق المهام والتوصيات التي قدمها لتفعيل مبادرة المعونة من أجل التجارة :

(أ) ينبغي أن تكون موارد المعونة من أجل التجارة موارد إضافية قابلة للتنبؤ ومستدامة لتحقيق التفويض الممنوح.

(ب) يتعين تحديد نطاق المعونة من أجل التجارة بطريقة بحيث يكون واسعا بما يكفي لبيان الاحتياجات التجارية المتنوعة التي تحددها البلدان، ومحددا بصورة تكفي للتفريق بين المعونة من أجل التجارة والمساعدات الإنمائية الأخرى. وقد حددت الفئات التالية[3]:

---

[2] *توصيات فريق المهام المعني بالمعونة من أجل التجارة*، رقم الوثيقة WT/AFT/1، في 27 يوليو/تموز 2006، منظمة التجارة العالمية، جنيف. يمكن تحميل هذه الوثيقة من: http://docsonline.wto.org/DDFDocuments/t/WT/AFT/1.doc.

[3] يرتكز ذلك على التعاريف المستخدمة في قاعدة بيانات بناء القدرات التجارية المشتركة بين منظمة التجارة العالمية والمساعدات من أجل التنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي أطلقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2001 خلال المجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة. والموقع على الويب هو http://tcbdb.wto.org/.

- السياسات والقواعد التجارية؛
- تنمية التجارة؛
- البنية الأساسية ذات الصلة بالتجارة؛
- بناء قدرات إنتاجية؛
- التعديلات ذات الصلة بالتجارة؛
- الاحتياجات الأخرى ذات الصلة بالتجارة.

(ج) يتعين تحديد خطوط أساس واضحة ومتفق عليها للاعتماد عليها في الرصد العالمي الموثوق بها لجهود المعونة من أجل التجارة لضمان المحاسبة الدقيقة وتقييم العناصر الإضافية.

(د) يتعين إسناد الاهتمام الواجب للمعوقات الإقليمية بالنظر إلى أن العديد من المعونات ذات الصلة بالتجارة التي تواجه البلدان النامية عبارة عن معونات ذات طابع إقليمي ودون إقليمي، وعابرا للحدود.

(هـ) سيجري توجيه المعونة من أجل التجارة من خلال إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الذي يسري على جميع الأطراف المعنية (الجهات المانحة والوكالات والمستفيدون).

(و) تشجع الجهات المانحة والوكالات على تقديم جميع المعلومات الضرورية فيما يتعلق بتمويل المبادرة.

6- وثمة مسألة يتعين التغلب عليها عند وضع وتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة، تتمثل في فصل المعونة من أجل التجارة عن بقية المعونة الإنمائية. وحتى الآن، فإن تغطية قاعدة بيانات التجارة العالمية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقتصر على فئتين من الفئات الست التي سبق أن حددها فريق المهام المعني بالمعونة من أجل التجارة، أي السياسات والقواعد التجارية وتنمية التجارة[4].

7- ومن الصعب تحديد المعونة الموجهة بصورة محددة إلى التجارة في حالة الفئات الأربع الأخرى، وهي البنية الأساسية ذات الصلة بالتجارة، وبناء القدرات الإنتاجية، والتكيف ذو الصلة بالتجارة والاحتياجات الأخرى ذات الصلة بالتجارة. غير أن هذه هي أنماط المساعدة التي تستهدفها بالدرجة الأولى مبادرة المعونة من أجل التجارة، أي القدرات في جانب الإمدادات والبنية الأساسية التجارية. والواقع فإنه في مواجهة هذه المعضلة، ذكر تقرير[5] المساعدات التقنية وبناء القدرات ذات الصلة بالتجارة المشترك بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان

[4] تغطي فئة السياسات والقواعد التجارية الدعم مثل ذلك الذي يقدم للمشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتحليل وتنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وإصلاح التشريعات والقواعد التنظيمية ذات الصلة بالتجارة، وتيسير التجارة بما في ذلك الهياكل التعريفية ونظم الجمارك، والدعم للترتيبات التجارية الإقليمية. وتساند فئة تنمية التجارة تنمية دوائر الأعمال وأنشطتها الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، والحصول على التمويل التجارة والترويج التجاري وتنمية الأسواق في قطاعات الإنتاج والخدمات، بما في ذلك على مستوى المؤسسات والمنشآت التجارية.

[5] *التقرير المشترك بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2006 بشأن المساعدات التقنية وبناء القدرات ذات الصلة بالتجارة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي* http://tcbdb.wto.org/publish/2006%20Joint%20Report.pdf.

الاقتصادي لعام 2006 عند نقطة معينة أن جميع المعونات المتعلقة بالبنية الأساسية ترد في التقرير على أنها مساعدة للتجارة الدولية. وكان السبب الذي قدم لذلك هو أن من الخطأ القول بأن بناء أحد الطرق هو "عمل ذو صلة بالتجارة" لأنه يقود إلى أحد الموانئ، في حين أن بناء طريق ريفي في منطقة لزراعة البن ليس كذلك. وتسري هذه المعضلة أيضا على الفئات الأخرى المشار إليها مثل بناء القدرات الإنتاجية.

8- ويوفر الشكل 1 عرضا عاما لتطور الالتزامات بالتمويل لمصلحة البلدان النامية لأغراض الفئتين المتعلقتين بالمساعدات التقنية وبناء القدرات ذات الصلة بالتجارة واللتين تغطيهما حاليا قاعدة البيانات المشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل 1: الاتجاهات في التزامات الجهات المانحة بشأن المساعدات التقنية وبناء القدرات ذات الصلة بالتجارة

(بالمليارات من أسعار الدولار الثابتة في 2004)

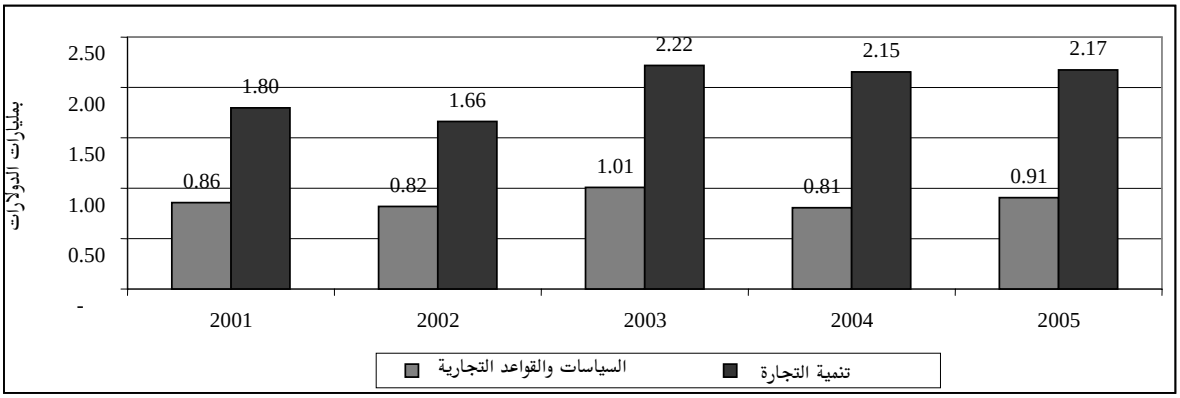

المصدر: بالصيغة التي قدمت بها إلى قاعدة البيانات عن بناء القدرات في مجال التجارة، المشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ثالثا- بناء القدرات من أجل التجارة بالسلع الزراعية

9- المنافسة هي العنصر الرئيسي في تعزيز القدرات في مجال التجارة بالسلع الزراعية. وللمنافسة مكونات سعرية وغير سعرية. وتتحدد المنافسة السعرية بالدرجة الأولى على أساس تكلفة الإنتاج، التي تعتمد بدورها على الكثير من العوامل – إنتاجية العوامل الفاعلة مثل اليد العاملة والأراضي ورأس المال؛ والكفاءة في استخدام الموارد؛ والتكنولوجيات الملائمة؛ وتكاليف المدخلات والنقل وتكاليف التسويق؛ وأسعار الصرف. أما الفئتان الرئيسيتان في المنافسة غير السعرية فهي خصائص خدمة السوق (معلومات السوق ولوجستيات سلسلة الإمدادات وغير ذلك) وصفات المنتج غير المرتبطة بالأسعار (مثل الجودة والسلامة وسهولة التعبئة وموثوقية الإمدادات).

10- ومن المستصوب لكي تحقق مبادرة مثل المعونة من أجل التجارة فعاليتها، تركيز الموارد أولا على أكثر المعوقات تقييدا على المنافسة. وقد تختلف هذه المعوقات بالنسبة للبلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية. واستنادا إلى المعارف والخبرات المتخصصة، حددت منظمة الأغذية والزراعة المجالات الخمسة التالية باعتبارها تتطلب الأولوية في الاهتمام في إطار المعونة من أجل التجارة بالنسبة للقطاع الزراعي:

(أ) نقل التكنولوجيا واستخدامها.
(ب) البنية الأساسية الريفية.
(ج) التحكم في المياه.
(د) المعايير التقنية للمنتجات.
(هـ) المفاوضات التجارية وتحليل السياسات التجارية.

نقل التكنولوجيا واستخدامها

11- يتمثل أحد الأسباب الرئيسية لنقص المنافسة في قطاع الزراعة في البلدان النامية في انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج الرئيسية المستخدمة – وهي أساسا الأراضي واليد العاملة – نتيجة لانخفاض كفاءة استخدام المياه، فضلا عن انخفاض تطبيق التكنولوجيات الجديدة والنهوض باستخدامها من جانب الغالبية العظمى من المزارعين من المستويين الصغير والمتوسط. وتتمثل المشكلة عادة في نقص تطبيق التكنولوجيات التي هي الأكثر توافرا في البلد. وأحد الأمثلة للمكان الذي جرت فيه تجربة هذا النهج وتنفيذه بنجاح في كثير من الأوضاع المتباينة هو البرنامج الخاص للأمن الغذائي والبرامج الوطنية للأمن الغذائي، التي تساندها منظمة الأغذية والزراعة. فهذه البرامج تركز على التدخلات صغيرة النطاق التي يمكن أن تبين حدوث التغيير في فترة قصيرة. وتشمل هذه التدخلات، بين جملة أمور، البيانات العملية التي تقدم للمزارعين عن منافع التغييرات البسيطة ومنخفضة التكلفة في التكنولوجيات في مجالات التحكم في المياه، وتكثيف المحاصيل وتنويعها، وفي تحديد المعوقات أمام التوسع في تطبيق هذه التكنولوجيات. وقد نفذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي في أكثر من 100 بلد منذ إنشائه عام 1994. ونظرا للفرص الكبيرة المتوافرة لزيادة الإنتاجية بتكاليف منخفضة وبوتيرة سريعة، ينبغي أن تصبح المشاريع والبرامج التي تركز على تكييف التكنولوجيا وتطبيقها أحد المجالات ذات الأولوية في الاستفادة من موارد المعونة من أجل التجارة.

البنية الأساسية الريفية

12- تتوقف قدرة سلاسل القيمة الحالية على الاستجابة للفرص التجارية الجديدة، فضلا عن ظهور سلسلة قيم جديدة، بدرجة كبيرة على توافر خدمات البنية الأساسية الريفية. فتشمل الخدمات الريفية الرئيسية لتيسير التسويق والتجارة بما في ذلك وسائل النقل في الريف (لاسيما الطرق الزراعية على مستوى القرية والمجتمع المحلي)، والخدمات المالية الزراعية والتأمين الزراعي، ومرافق ما بعد الحصاد، والتخزين بما في ذلك التخزين المبرد، وموانئ الصيد، والأسواق المادية ونظم معلومات السوق. وتعتبر هذه البنية الأساسية ضرورية أيضا للحث على تطبيق تكنولوجيات

الإنتاج الحديثة. ويجري في برامج المساعدات التحليلية والتقنية التي تنفذها المنظمة، استخدام نهج سلسلة القيم بصورة متزايدة باعتباره إطارا لتحديد المعوقات وإيجاد الحلول ولتسليم الخدمات.

الاستثمار في إدارة المياه

13- توفر إدارة المياه، وخاصة التحكم في المياه على المستوى الصغير، بالاقتران مع نشر التكنولوجيا وتحسين البنية الأساسية الريفية، عائدات كبيرة لاستثمارات القطاعين العام والخاص في الزراعة، ولذا ينبغي أن يكون لها أولوية متقدمة في المساعدات في إطار المعونة من أجل التجارة. فإدارة المياه أو التحكم فيها يشمل طائفة من التدخلات التي من بينها الري التقليدي، وتجميع المياه، والحفاظ على رطوبة التربة، وزراعة الحياض (من انحسار الفيضان) والتحكم في الصرف والفيضانات. وتتمتع المنظمة بتجارب وخبرات كبيرة في هذه المجالات، ويمكنها أن توفر مساعدات تقنية في المجالات التالية على وجه الخصوص: صياغة برامج ومشاريع الاستثمار، بما في ذلك إصلاح منشآت الري الموجودة، وتدريب الموظفين المهنيين الوطنيين على تخطيط وتمويل وتنفيذ إصلاح الأراضي المروية وتوسيع نطاقها؛ وإقامة النظم المستدامة للتشغيل والصيانة؛ وتعديل القوانين والقوانين الفرعية المتعلقة بحيازة الأراضي وحقوق المياه؛ وإقامة وتعزيز روابط مستخدمي المياه وإدارة الموارد الطبيعية المعتمدة على المجتمع المحلي، بما في ذلك تسوية المنازعات.

المعايير التقنية للمنتجات

14- يعتبر النهوض بالمعايير التقنية للمنتجات المتداولة في التجارة مجالا من مجالات الأولوية المتقدمة الطبيعية من مبادرة المعونة من أجل التجارة. فمنذ تنفيذ اتفاق جولة أوروغواي عام 1995، يجري تنفيذ هذه المبادرات في نطاق اتفاقيتي منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة. ويجمع النهج الذي تتبعه المنظمة في مساعدة البلدان النامية في هذا المجال بين الأنشطة على المستوى الوطني والمبادرات على المستويين الإقليمي والدولي. والطلب على المساعدة من جانب الدول الأعضاء في هذا المجال مكثف بالمقارنة بالموارد المتاحة. ويمكن بسهولة استيعاب المزيد من الدعم عن طريق مبادرة المعونة من أجل التجارة، على سبيل المثال، في برامج المنظمة الحالية على المستويين القطري والعالمي لتقديم المزيد من المساعدة.

المفاوضات التجارية وتحليل السياسات التجارية

15- علاوة على المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، تعكف الآن معظم البلدان على إجراء مفاوضات تجارية على المستويات الإقليمية والثنائية والتفضيلية. ويلقي ذلك بأعباء كبيرة على عاتق أولئك الذين يتعين عليهم التفاوض للتوصل إلى اتفاقات. ويتعين أن يكون المفاوضون التجاريون على إدراك لا بالتوافق بالمعنى القانوني بين مختلف الاتفاقات فحسب، بل وكذلك تأثير الاتفاقات المتعددة والمتداخلة على اقتصادياتهم. وفي نفس الوقت، يتعين بناء القدرات على تنفيذ هذه الاتفاقات، والاستجابة للمنازعات التجارية، وتطبيق القواعد والمعايير والامتثال لها كما تتزايد الحاجة إلى تعزيز القدرات فيما بين أصحاب الشأن الآخرين على المستوى الوطني مثل المنظمات غير الحكومية واتحادات الزراعة

والتجارة. ولذا فإن بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة سيظل يمثل مجالا من مجالات الأولوية في سياق مبادرات المعونة من أجل التجارة. وقد اكتسبت المنظمة خبرات كبيرة في مساعدة البلدان من خلال بناء القدرات، وتوفير المعلومات وإجراء التحليلات فيما يتعلق بالقضايا التجارية التي تؤثر في الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، مثل، من خلال البرامج الجامعة الأولى والثانية المتعلقة ببناء القدرات ذات الصلة بالتجارة.

رابعا– عروض لبعض المشاريع ذات الصلة بالتجارة التي تنفذها المنظمة

ألف – عرض عام للمساعدات ذات الصلة بالتجارة التي تسلمها المنظمة

16– يعرض هذا القسم بإيجاز سبعة مشاريع أو تدخلات ذات صلة بالتجارة قامت المنظمة بتصميمها و/أو تنفيذها في مختلف البلدان والأقاليم خلال السنوات الأخيرة. ويبين الشكل 2 ترتيبا تقريبيا لحجم المساعدات ذات الصلة بالتجارة التي سلمتها المنظمة منذ عام 2002. وهذه الإحصاءات هي نفسها التي أبلغت لقاعدة بيانات بناء القدرات المشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي سبقت الإشارة إليها، وتأتي هذه الإحصاءات من عدد كبير من المشاريع التي نفذتها المنظمة. والواقع أن الفصل بين المشاريع ذات الصلة بالتجارة وتلك الخاصة بالفئة الأشمل المتعلقة بالمشاريع الإنمائية ليس بالعمل السهل. إذ يتم ذلك بإجراء فحص دقيق لجميع المشاريع التي تنفذ في ضوء المعايير التي وضعت لقاعدة البيانات المشار إليها أعلاه في إطار الفئتين العريضتين: السياسات والقواعد التجارية وتنمية التجارة. فعلى سبيل المثال، تستند البيانات المستخدمة في الشكل 2 إلى عدد يتراوح بين 60 و80 مشروعا من بين 700 مشروع مدرجة في قاعدة بيانات نظام المعلومات الشامل عن إدارة البرامج الميدانية. والأرجح أن توسيع نطاق الفئات لتشمل أيضا المجالات الجديدة التي حددتها مبادرة المعونة من أجل التجارة، وخاصة قدرات جانب الإمدادات والبعثة الأساسية للتجارة سوف يغطي معظم المشاريع البالغة 700 مشروع.

الشكل 2: الإنفاق في مشاريع المساعدات التقنية وبناء القدرات التي نفذتها المنظمة

(بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الحالي)

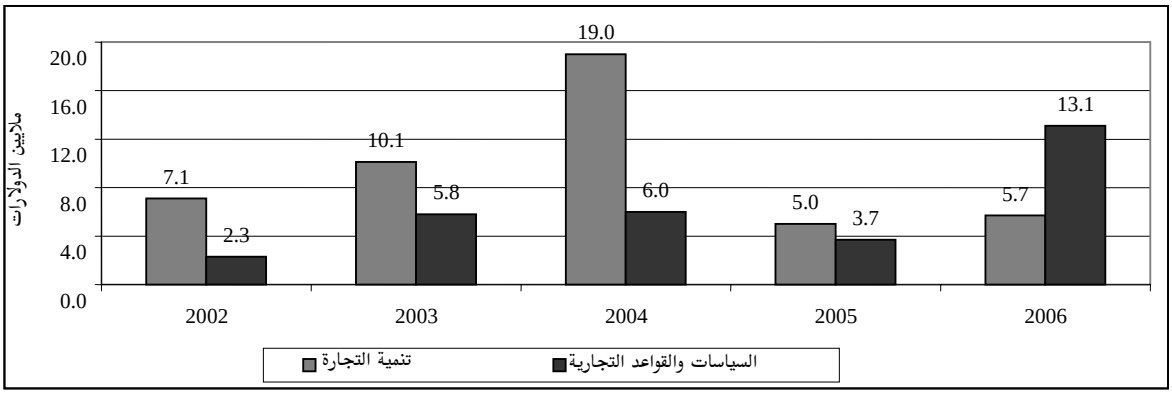

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة بالصيغة التي قدمت بها إلى قاعدة البيانات المشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

باء – عرض لبعض المشاريع ذات الصلة بالتجارة

التخفيف من المعوقات أمام التجارة نتيجة لمرض الحمى القلاعية

17– يعوق الكثير من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود التجارة الدولية بالحيوانات والمنتجات الحيوانية، حيث تحد بشدة – وتوقف – الصادرات من البلدان النامية على الرغم من ميزاتها النسبية. ويعتبر مرض الحمى القلاعية أحد هذه المعوقات الرئيسية. ويؤدي ذلك أيضا إلى الإضرار بالتجارة الإقليمية، ومن ثم إفشال الجهود التي بذلك مؤخرا بشأن التكامل الإقليمي لا سيما في أفريقيا (مثل من بلدان السهل وحتى منطقة المغرب). وتقوم المنظمة منذ عدة سنوات بمساعدة الأعضاء على التغلب على هذه المعوقات.

18– وهناك مثالان على تدخلات المنظمة الأخيرة بشأن رصد الحمى القلاعية هي: مشروع "اكسليكس"، المعنون *"دعم الصادرات الحيوانية من القرن الأفريقي"*؛ ومشروع "ليكس" "المعنون *"البلدان المنخفضة الدخل الواقعة تحت ضغوط الإجهاد"*. ويهدف مشروع اكسليكس إلى بناء قدرات ثلاثة بلدان (جيبوتي وإثيوبيا والصومال) حتى تسير التجارة مع الجزيرة العربية بسلاسة. وكانت الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع الممول من إيطاليا والبالغ 3 ملايين دولار تهدف إلى توحيد الاحتياجات القانونية فيما بين الشركاء التجاريين، ومعالجة حواجز التتبع من خلال الشهادات الصحية، وإقامة مداخل حدودية وموانئ للتصدير خاضعة للرقابة. وكان القطاع الخاص على صلة وثيقة بعملية إصدار الشهادات. أما مشروع "ليكس"، الممول من البنك الدولي (200 000 دولار أمريكي)، فكان يهدف إلى إقامة نظام للتفتيش الصحي وإصدار الشهادات البيطرية في الصومال لتيسير التجارة.

19– وقد أظهرت هذه الخبرات وغيرها أن للمنظمة ميزة مؤسسية في تسليم هذه الخدمات بفضل ما يتوافر لديها من خبرات على طول سلسلة الأغذية، أي *"من الحظيرة إلى المائدة"* وقد جرى تحديد الكثير من المعوقات الأخرى، مما يوفر تدخلات تنطوي على عائد كبير، بشرط إمكانية تعبئة الموارد. وتشمل الأمثلة: مشاكل أراضي الحمى القلاعية وحمى الخنازير التقليدية في فييت نام؛ والالتهاب الرئوي البلوري المعدي في الأبقار ومرض الحمى القلاعية في الجنوب الأفريقي؛ وحمى الوادي المتصدع والالتهاب الرئوي البلوري المعدي في الأبقار في شرق أفريقيا مما يعوق التجارة نحو بلدان الخليج. وتدمر حمى الخنازير الإفريقية فرص التجارة في غربي وجنوبي أفريقيا ومدغشقر؛ كما تخفض أنفلونزا الطيور من صادرات الدواجن في تايلند.

نظم التفتيش على الأسماك بالاستناد إلى نقطة المراجعة الحرجة
لتحليل المخاطر على المستوى الوطني في جنوب المحيط الهادي

20– تتمثل المعوقات الرئيسية أمام الصادرات في البلدان النامية التي تشكل فيما بينها ما يقرب من 50 في المائة من التجارة الدولية بالأسماك والمنتجات السمكية البالغة 78 مليار دولار، في استيفاء المتطلبات التقنية بشأن الجودة

والسلامة، وكذلك بصورة متزايدة بشأن حماية البيئة والنواحي الاجتماعية. وقد أدى الدور المتنامي لسلاسل التسويق الكبير والمطاعم إلى زيادة فرض معايير واسمات خاصة ومعتمدة على السوق.

21- وكانت *النظم الوطنية للتفتيش على الأسماك في جنوب المحيط الهادي* بالاعتماد على تحليل المخاطر عند نقطة المراقبة الحرجة مشروعا صمم للتصدي لاحتمال توقف الصادرات عقب تطبيق الاتحاد الأوروبي لعدد من الشروط المتعلقة بالواردات مع تحديد الموعد النهائي للامتثال في نهاية 2003. وكان المشروع يسعى إلى منع هذا التوقف للصادرات من خلال تحسين فعالية نظم ضمان جودة الأغذية البحرية بالاعتماد على تحليل المخاطر عند نقطة المراقبة الحرجة في البلدان الأربعة التي يغطيها المشروع، وهي فيجي وجزر مارشال وبالاو وتونغا. وتطلب ذلك : بناء القدرات في مجال التفتيش على الأسماك؛ وتوفير التدريب على الأنشطة الحديثة للتفتيش على الأغذية البحرية وضمان جودتها؛ والوصول بالمشورة والتدريب إلى العاملين في صناعة الأغذية البحرية؛ والتخطيط لإنشاء مرافق وطنية مناسبة لتحليل منتجات الأغذية البحرية.

22- وكان لهذا المشروع، الذي بلغت ميزانيته 000 380 دولار ويستغرق 20 شهرا، خمسة مكونات رئيسية هي: (1) خدمة التفتيش على الأغذية البحرية؛ (2) مجموعة من القواعد الوطنية المعدلة والمحدثة؛ (3) تدريب نحو 20 مفتشا من مفتشي الأسماك؛ (4) تقديم المساعدة لأكثر من 20 شركة من شركات تجهيز الأغذية البحرية وضمان جودتها؛ و(5) خطة مفصلة لكل بلد لإنشاء مختبر وطني أو الارتقاء به لأداء عمليات التحليل اللازمة للأغذية البحرية.

23- وقد نفذ المشروع بنجاح. غير أنه لوحظ أن أحد الدروس المستفادة يتمثل في أن فعالية القدرات الوطنية تتطلب تمويلا مضمونا وتطويرا مستمرا بالنظر إلى أن الاشتراكات التقنية للبلدان المستوردة تتغير دائما.

تيسير دخول أوروغواي أسواق اللحوم البقرية الممتازة

24- أدى انتشار مرض الحمى القلاعية في مايو/أيار 2001 في 18 مقاطعة من مقاطعات أوروغواي البالغة 19 إلى توقف قطاعي اللحوم البقرية ومنتجات الألبان، بما في ذلك التوقف واسع النطاق لأسواق التصدير، وخاصة خسارة أسواق الصادرات الممتازة في كندا والولايات المتحدة. ونظرا لنسبة قطاع لحوم الأبقار الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في أوروغواي، وفي الصادرات وفرص العمل، كان ذلك بمثابة انتشار مدمر.

25- ونظرا لحجم المشكلة، طلبت مساعدات خارجية. وقد يسر التعاون مع البنك الدولي، من خلال مركز الاستثمار في المنظمة، سرعة عقد قرض جديد بمبلغ 18.5 مليون دولار. وتمثلت أهداف مشروع مرض الحمى القلاعية في توفير الدعم التقني والمالي للمساعدة في احتواء تأثير هذا الانتشار والتخفيف منه من خلال: (1) تلقيح القطعان على المستوى الوطني؛ (2) تعزيز قدرات الرصد والمراقبة في البلد؛ و(3) تحديد الأسواق البديلة واستعادة وجود البلد في أسواق اللحوم البقرية الممتازة.

26- وكان المشروع شديد الفعالية. فقد أدى إلى انتعاش الصادرات بدءا من عام 2003 بعد الانخفاض الشديد الذي حدث في 2001 و2002، حيث أدت التدخلات إلى استعادة حالة الخلو من مرض الحمى القلاعية. ومن المهم كذلك، أنه تمت استعادة الأسواق الممتازة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت حصة الولايات المتحدة، بحلول عام 2005، من مجموع الصادرات إلى 68 في المائة من المستوى الذي لا يذكر في 2002.

27- وينبغي أن تكون الدروس التالية المستفادة من هذه التجربة مفيدة في تصميم العمل الجديد في إطار المعونة من أجل التجارة: (1) أهمية التكامل والتعزيز بين المعارف التقنية والتدفقات المالية، مثلما كان الحال بالنسبة للعمل التعاوني بين المنظمة والبنك الدولي؛ (2) التصميم والتنفيذ الشامل للمشروع، ومن ثم معالجة كلا من أبعاد الإنتاج والسوق؛ (3) الاستجابة حسنة التوقيت والمرنة من جانب مختلف مصادر المساعدة تعتبر حاسمة في الحد من انتشار وتأثير المعونات التي تواجه التجارة.

توسيع نطاق التجارة بالمنتجات البستانية في الأردن

28- كانت المشاكل التجارية الرئيسية التي عالجها هذا المشروع هي انخفاض الإنتاجية وضعف استجابة الإمدادات، وانعدام التنويع في الصادرات نتيجة لطائفة من المشاكل ذات الصلة بالنوعية والمعايير (نقص الأحجام المطلوبة وعدم كفاية استيفاء الكميات للمعايير المطلوبة، وعدم انتظام الإمدادات، وغير ذلك)، وتهميش صغار المنتجين في السلاسل التجارية.

29- واشترك مركز الاستثمار في المنظمة مع البنك الدولي في تصميم مشروع *"تعزيز الصادرات من المنتجات البستانية ونقل التكنولوجيا"* الذي ووفق عليه في يونيو/حزيران 2002 بميزانية قدرها 6.5 مليون دولار أمريكي. وكان المشروع يعمل لا على توسيع وتنويع التجارة من خلال الارتقاء بمعايير جودة المنتجات فحسب، بل وعلى ربط صغار المزارعين بسلسلة التجارة. وكانت التدخلات الثلاثة الرئيسية هي: (1) تعزيز الصادرات البستانية – إنشاء خدمة لمعلومات التجارية تربط المنتجين والمصدرين وتجار التجزئة، وتوفر المعلومات عن المعايير ومدونات الممارسات الزراعية الجيدة، وتنفيذ أنشطة بناء القدرات التي تزيد من فهم أسواق التصدير – بما في ذلك وضع التكاليف والأسعار، وتعبئة الصادرات والنقل؛ (2) تعزيز خدمات ونظم دعم الصادرات – استحداث التكنولوجيا المكيفة الموجهة نحو الطلب ونقلها – تيسير عمر موردي الخدمات مثل معاهد البحوث والتكنولوجيا؛ و(3) خدمات اختبار الجودة وشهادات التصدير – تعزيز القدرات المؤسسية المحلية في مجالات مثل التفتيش والاختبار والتحقق والامتثال فيما يتعلق بشهادات معايير الإنتاج ومخلفات المبيدات، وغير ذلك.

30- وكان المشروع فعالا من حيث تحقيق أهدافه الرئيسية. ففيما بين 2002 و2005، تضاعفت تقريبا الصادرات من الفاكهة والخضر المستهدفة. كذلك، فإن مقاصد الصادرات تنوعت بالفعل بدرجة كبيرة عن البلدان المجاورة من قبل إلى الأسواق الأوروبية البارزة بحلول عام 2005. ويتمثل أحد الدروس المكتسبة من هذا المشروع، والذي سوف يفيد عمل

المعونة من أجل التجارة، في أهمية تصميم التدخلات التي تعالج نقاط الضعف السائدة في مختلف جوانب سلسلة الإمدادات. كذلك، فإن التدخلات التي تعالج بصورة مباشرة قضايا المساواة تعتبر ضرورية إذا ما أريد أن يتم تقاسم المنافع بصورة متساوية. ويعتبر التحالف الاستراتيجي بين صغار وكبار المنتجين والمصدرين أمرا هاما.

برنامج التدريب العالمي لتحسين سلامة وجودة الفاكهة والخضر الطازجة

31– أطلقت المنظمة عام 2002 *"برنامجا لتحسين سلامة وجودة الفاكهة والخضر الطازجة"*، كجزء من التعاون المستمر بين المنظمة ومختلف الشركاء العالميين العاملين في مجال سلامة وجودة الفاكهة والخضر الطازجة. وقد شدد البرنامج على تطبيق الممارسات الجيدة في جميع مراحل سلسلة من المزرعة إلى صحن الطعام التي تهدف إلى تلافي تلوث الفاكهة والخضر الطازجة والأخطار المحيطة بها. وكانت الركيزتان الاستراتيجيتان للبرنامج هما *بناء القدرات* و*تقاسم المعلومات*.

32– وبعد أن ركز البرنامج في البداية على أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وسع نطاقه لتمكين عدد أكبر من المنشآت الفيزيائية والوكالات الحكومية في أفريقيا وآسيا والشرق الأدنى من تعزيز سلامة وجودة الفاكهة والخضر الطازجة. وتشمل الأنشطة والإنجازات الرئيسية لهذا البرنامج حتى الآن ما يلي:

- تدريب أكثر من 300 من المدربين المؤهلين من خلال سلسلة من حلقات العمل التدريبية دون الإقليمية عقدت فيما بين 2002 و2007 في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا والشرق الأدنى وآسيا؛
- إنتاج طائفة من الأدوات والموارد المبتكرة لدعم برامج التدريب، بما في ذلك: (1) قاعدة بيانات على الخط مباشرة تضم أكثر من 800 وثيقة عن سلامة وجودة الفاكهة والخضر الطازجة تغطي الكثير من المجالات ذات الصلة[6]؛ (2) دليل جودة الفاكهة والخضر الطازجة وسلامتها؛ و(3) قرص مدمج CD-ROM يتضمن موارد إضافية. وتتوافر هذه المواد باللغات الصينية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية[7]؛
- توفير المساعدات المالية والتقنية لأكثر من 50 بلدا لتنفيذ *خطط عمل وطنية* *"تهدف إلى زيادة جودة وسلامة* الفاكهة والخضر الطازجة والمساهمة بصورة خاصة في: (1) وضع مواد تدريبية تتوافق للاحتياجات المحلية؛ (2) إنشاء هيئات وطنية؛ و(3) التدريب على ضمان الجودة لنحو 5 000 شخص يعملون في إنتاج وتسويق المنتجات الطازجة؛
- إجراء دراسات حالة عن الصادرات من قطاعات الفاكهة والخضر من أمريكا اللاتينية (بشأن الفراولة في كولومبيا والبروكلي في إكوادور، والأناناس الطازج في كوستاريكا)؛
- بذل جهود خاصة لإشراك العناصر الفاعلة في القطاع الخاص في هذه الأنشطة.

[6] http://www.fao.org/ag/agn/fv/ffvqs?m=catalogue&i=FFVQS&p=nav
[7] www.fao.org/ag/AGN/CDfruits_en/launch.html

الصادرات من المواد العضوية والتجارة النزيهة في أفريقيا

33- تتنامى باطراد الأسواق الخاصة بالمنتجات العضوية والتجارة النزيهة في الكثير من البلدان المتقدمة، مما يوفر للمزارعين في البلدان النامية بغرض التصدير. ومع ذلك، فإن تصدير المنتجات العضوية والخاصة بالتجارة النزيهة يفرض عددا من التحديات، حيث قد تكون هناك معوقات تقنية أمام الامتثال للمعايير ومتطلبات الجودة الرفيعة. وعلاوة على ذلك، تميل عملية استصدار الشهادات إلى أن تكون باهظة التكاليف وتتطلب ترتيبات إدارية وتنظيمية. فعلاوة على المتطلبات النوعية لهذه القطاعات من الأسواق، يتعين على المزارعين دائما الامتثال أيضا للمعايير الخاصة المتعلقة بسلامة الأغذية التي يتزايد طلبها من جانب سلاسل متاجر السوبر ماركت بوصفها متطلبات دنيا.

34- وبغية مساعدة مجموعات المزارعين على الاستفادة من فرص التصدير التي تتيحها السوق المتنامية على المنتجات العضوية والتجارة النزيهة، قامت المنظمة بتنفيذ مشروع لبناء القدرات في غرب ووسط أفريقيا منذ سبتمبر/أيلول 2005 بتمويل من ألمانيا. وقد ساعد هذا المشروع سبع مجموعات رائدة من صغار المزارعين في زيادة إنتاجها وصادراتها من المواد العضوية والخاصة بالتجارة النزيهة ومن ثم زيادة دخل الأعضاء وأسرهم. وفيما يلي النتائج الرئيسية التي تحققت حتى الآن:

- ضاعف المزارعون من مهاراتهم ومعارفهم التقنية، وزادت هذه المجموعات من إنتاجها وجودة منتجاتها، وصادراتها ودخلها. فعلى سبيل المثال، زادت مجموعتان من المزارعين في بوركينا فاسو من صادراتهما من المانجو بنسبة 40 في المائة وزادت مجموعة نسائية من صادراتها من زبدة الشيا بمعدل ثلاث مرات؛
- تمكنت مجموعات المزارعين من تحسين إدارتها وتنظيمها الداخلي. وأصبحت أكثر فعالية في خدمة أعضائها، الذين زادت مشاركتهم في عملية صنع القرار؛
- طور العديد من مجموعات المزارعين نظم مواتية داخلية فعالة وحصلت على شهادات تتعلق بمعايير المنتجات العضوية والتجارة النزيهة؛
- أنتج المشروع دليلا من متطلبات الاستيراد وبرامج استصدار الشهادات لخدمة المصدرين ومجموعات المنتجين في غرب أفريقيا.

برنامج تدريب "جامع" بشأن جولة أوروغواي والمفاوضات بشأن الزراعة

35- وضع هذا البرنامج وأطلق عام 1999 بهدف تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول على التعامل مع الاتفاقات التجارية لمنظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات — لاسيما الاتفاقات بشأن الزراعة، وتدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة. ونفذ البرنامج 14 حلقة عمل في مختلف الأقاليم الفرعية تغطي 151 بلدا و846 أخصائيا تجاريا. كما أدى البرنامج إلى إعداد دليل موارد عن *"المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في مجال الزراعة"* في أربعة أحجام وثلاث لغات رئيسية. ومازالت هذه المواد تستخدم في البلدان.

36- وبلغ مجموع التكاليف المباشرة لحلقات العمل البالغ 14 ما يقرب من 2.3 مليون دولار، حيث قدم برنامج التعاون التقني في المنظمة ثلث هذه الأموال وقدمت الباقي عدة جهات مانحة هي مصرف التنمية الكاريبي، والجمهورية التشيكية، والجماعة الأوروبية، وفرنسا، وألمانيا، والسويد، ومعهد أمريكا اللاتينية للتعاون في مجال الزراعة، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية. كما ساهمت عدة وكالات دولية وإقليمية في حلقات العمل كمحاضرين.

37- وقد أجرت المنظمة استعراضا شاملا للمشروع يعتمد بالدرجة الأولى عل مسح أجري للمشاركين الوطنيين في نهاية كل حلقة عمل، وبعدها بعدة أشهر. ووافقت الغالبية العظمى للمشاركين على أن الأهداف الرئيسية للبرنامج قد تحققت بنجاح. وأظهر التقييم اللاحق أن: (1) معظم المشاركين قد استمروا في المشاركة في القضايا التجارية في الوزارات؛ (2) أن المعلومات المتلقاة ذات صلة بعملهم ومفيدة له؛ و(3) زادت الأعمال التعاونية والمشاركة فيما بين المؤسسات في بلدانهم التي تتعامل مع القضايا التجارية ومع العالم الخارجي نتيجة لحلقات العمل هذه.

خامسا- ملاحظات ختامية

38- الغرض من هذه الوثيقة هو تيسير المناقشات بشأن مبادرة المعونة من أجل التجارة في قطاع الزراعة بغرض الحصول على معلومات مسترجعة وتوجيه. ويمكن إبراز النقاط التالية في المناقشات والمتابعة:

(أ) الاعتراف بأن من الضروري أن تعالج مبادرة المعونة من أجل التجارة بفعالية القدرات في جانب الإمدادات وأن البنية الأساسية ذات الصلة بالتجارة تعتبر تطورا يلقى الترحيب.

(ب) ينبغي أن تستمر المنظمة في التعاون بنشاط مع منظمة التجارة العالمية وشركاء التنمية الآخرين في بلورة مبادرة المعونة من أجل التجارة في القطاع الزراعي.

(ج) نظرا لأن المبدأ الهادي لتنفيذ المعونة من أجل التجارة هو الملكية القطرية والتكامل مع برامج التنمية الوطنية، ينبغي أن تساعد المنظمة الأعضاء فيما يقومون به من ترتيب أولويات الأنشطة في إطار المبادرة، وإعداد مقترحات الاستثمار وتنفيذ مختلف الأنشطة ذات الصلة بالتجارة. وينبغي للمنظمة أن تضطلع بدور رائد في تيسير تنفيذ المبادرة في مجال الزراعة.

(د) يتفق التركيز الذي تضعه مبادرة المعونة من أجل التجارة على إسناد الاهتمام الواجب للمعونات الإقليمية من خلال البرامج والمشاريع الإقليمية، مع النهج المتخذ في بعض برامج المنظمة مثل البرامج الوطنية والإقليمية المعنية بالأمن الغذائي. ويمكن بالموارد الخاصة بالمعونة من أجل التجارة توسيع مثل هذه البرامج والنهوض بها.

(هـ) ينبغي في مجال المفاوضات التجارية وتحليل السياسات التجارية أن تحصل المجالات التالية، أو أن تواصل الحصول على الأولوية في الاهتمام:

- مواصلة تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء بشأن المفاوضات الجارية لجولة الدوحة بشأن القواعد الخاصة بالمنتجات الزراعية والمنتجات الغذائية غير الزراعية، فضلا عن القواعد الخاصة بمصايد الأسماك والغابات؛
- إعادة توجيه وتوسيع نطاق برنامج العمل ليشمل الاحتياجات الجارية للمعلومات والمساعدات بشأن المفاوضات التجارية الإقليمية والثنائية وتنفيذها؛
- إجراء الدراسات والتحليلات، بما في ذلك تلك المتعلقة بأفضل الممارسات، التي ستساعد البلدان الأعضاء على تطبيق السياسات التجارية الملائمة والتدابير التي تعزز مساهمة التجارة في التنمية الزراعية والتوزيع المتساوي للمنافع والأمن الغذائي المستدام والحد من الفقر.